

استثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة:

الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية

الدكتور خالد الخطيب

عميد كلية الدراسات الإسلامية - جامعة فلوريدا

تاريخ التقديم 2026/1/29 - تاريخ القبول 2026/2/27 - تاريخ النشر 2026/2/28

الملخص: يهدف هذا البحث إلى استقصاء الجوانب الفقهية والمقاصدية لاستثمار أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي (الزكاة والوقف) في الصكوك الخضراء كأداة مالية حديثة تهدف لتمويل المشاريع الصديقة للبيئة. تكمن مشكلة البحث في كيفية التوفيق بين الطبيعة الاستهلاكية الفورية للزكاة وبين الحاجة الملحة لتحويلها إلى زكاة منتجة تحمي الأصول من التضخم وتحقق استدامة بيئية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتأصيل المفاهيم، والمنهج الاستنباطي لاستخراج الضوابط الشرعية، والمنهج المقارن لبيان الفروق بين الأدوات الخضراء والتقليدية. كشفت نتائج البحث أن الصكوك الخضراء تمثل الوعاء الاستثماري المثالي لأموال التكافل الإسلامي؛ كونها تحقق مقصدين كليين هما: عمارة الأرض وحفظ المال وتنميته. كما أثبتت الدراسة جواز استثمار الفائض من أموال الزكاة والوقف في هذه الصكوك، شريطة الالتزام بضوابط فقهية دقيقة، أهمها: سد الحاجات الملحة للمستحقين أولاً، ضمان أصل المال عبر طرف ثالث متبرع، وتوفير سيولة عالية للأصول المستثمرة (التنضيق). وأوصت الدراسة بضرورة مهنة إدارة صناديق الزكاة والوقف عبر إنشاء وحدات استثمارية متخصصة، وإصدار صكوك خضراء سيادية مدعومة بضمانات حكومية لجذب رؤوس الأموال الوقفية، مع تفعيل تقنيات البلوك تشين لضمان الشفافية والرقابة الشرعية المزدوجة.

الكلمات المفتاحية: الصكوك الخضراء، استثمار الزكاة، استثمار الوقف، التنمية المستدامة، مقاصد الشريعة،

إدارة المخاطر، التمويل الأخضر

Investing Zakat and Waqf Funds in Green Sukuk to Achieve Sustainable Development Goals: Jurisprudential Controls and Sharia Objectives.

Abstract:

This research aims to investigate the jurisprudential (Fiqh) and Maqasid (objectives) aspects of investing Islamic social finance tools (Zakat and Waqf) in Green Sukuk as a modern financial instrument designed to fund eco-friendly projects. The research problem lies in reconciling the immediate consumption nature of Zakat with the urgent need to transform it into productive Zakat that protects assets from inflation and achieves environmental sustainability. The study adopted a descriptive-analytical approach for conceptual rooting, a deductive approach to derive Sharia controls, and a comparative approach to highlight the differences between green and conventional instruments. The results revealed that Green Sukuk represent the ideal investment vehicle for Islamic solidarity funds, as they fulfill two major universal objectives: Earth Stewardship (Imarat al-Ard) and Wealth Preservation and Growth (Hifz al-Maal). Furthermore, the study proved the permissibility of investing surplus Zakat and Waqf funds in these Sukuk, provided strict jurisprudential controls are met, most notably: prioritizing the urgent needs of beneficiaries, guaranteeing the principal through a voluntary third party, and ensuring high liquidity (Tandid). The study recommended the professionalization of Zakat and Waqf fund management by

establishing specialized investment units, issuing Sovereign Green Sukuk backed by government guarantees to attract endowment capital, and activating Blockchain technology to ensure transparency and dual Sharia-environmental auditing.

Keywords: Green Sukuk, Zakat Investment, Waqf Investment, Sustainable Development, Maqasid al-Sharia, Risk Management, Green Finance.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.. أما

بعد:

يعد القطاع المالي الإسلامي ركيزة أساسية في بناء اقتصاد مستقر ومزدهر، خاصة عندما يقترن بمبدأ المسؤولية الاجتماعية والبيئية. وفي ظل التحولات الاقتصادية العالمية الكبرى، لم يعد التمويل الإسلامي مجرد بديل للنظام الربوي، بل أضحي نظاماً متكاملًا يسعى لتحقيق عمارة الأرض وحماية رفاهية الإنسان (السعدي والحبابسة، 2022). ومن أبرز أدوات هذا النظام: الزكاة والوقف، اللذان يمثلان ركيزتي التكافل والعدالة الاجتماعية في الإسلام. إلا أن التحدي المعاصر يكمن في كيفية تحويل هذه الأموال من مجرد مبالغ استهلاكية آنية إلى أصول تنموية مستدامة تواجه تحديات العصر الرقمي والبيئي (عبد الحميد، 2024).

أولاً: التحول نحو التمويل المستدام والمسؤول لقد شهد العالم في العقود الأخيرة تزايداً في المخاطر البيئية والمناخية، مما دفع المجتمع الدولي إلى صياغة أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى أدوات مالية خضراء تتسم بالاستدامة والمسؤولية (ابن الزاوي، 2020). وفي المنظور الإسلامي، تلتقي هذه الأهداف مع مقاصد الشريعة، حيث إن الشريعة الإسلامية تحث على حماية البيئة وتحرم الفساد بكل أشكاله (﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾) (الاعراف، 56)، وهو ما ينسجم مع فلسفة التنمية المستدامة التي تلي حاجات الحاضر دون المساس بحقوق أجيال المستقبل (الفتلاوي والسعدي، 2022).

إن استثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء يمثل قمة التزاوج بين الأصالة الفقهية والمعاصرة المالية. فالصكوك الخضراء هي أوراق مالية إسلامية توجه حصيلتها نحو استثمارات صديقة للبيئة، مثل مشاريع الطاقة النظيفة، وإدارة المياه، والنقل النظيف (حفاظ زحل والشريف، 2018). هذا النوع من الاستثمار ليس مجرد ترف فكري، بل هو ضرورة اقتصادية لحماية الأصول الوقفية والزكوية من التآكل بسبب التضخم، وضمان تدفقات مالية دائمة تخدم الفقراء والمستحقين على المدى البعيد (عبد القادر، 2018).

ثانياً: الحاجة الملحة لاستثمار الزكاة والوقف تعتبر الزكاة فريضة مالية تهدف لتطهير المال وتزكية النفس، وهي أداة لإعادة توزيع الثروة (الفتلاوي والسعدي، 2022). أما الوقف، فيقوم على مبدأ تحبيس الأصل وتسبيل المنفعة، مما يجعله المحرك الدائم للمشاريع الخيرية (ابن الزاوي، 2020). ومع ذلك، فإن النظرة التقليدية التي تكتفي بتوزيع الأموال بشكل استهلاكي مباشر قد لا تحقق الإغناء التام للمستحقين في ظل تعقيدات الاقتصاد الحديث (عبد الحميد، 2024).

إن الزكاة المنتجة أو استثمار الوقف في أصول عالية الجودة كالصكوك الخضراء، يساهم في إدماج الفقراء ضمن دائرة الإنتاج عبر خلق فرص عمل في المشاريع البيئية التي تمويلها تلك الصكوك (رشيد غلاب وآخرون، 2018). كما أن الصكوك

الخضراء توفر للمستثمرين (بما في ذلك مؤسسات الزكاة والوقف) درجة عالية من اليقين بأن أموالهم ستستخدم في مشاريع ذات قيمة حقيقية ونافعة للمجتمع والبيئة (Bennett, 2021).

ثالثاً: المقاصد الشرعية والضوابط الفقهية إن البحث في استثمار هذه الأموال يستوجب تأصيلاً فقهياً دقيقاً. فمن جهة، هناك مقصد حفظ المال الذي يوجب تنميته وعدم تركه لأكلة الصدقة، ومن جهة أخرى هناك مقصد سد حاجة المستحقين (شبير، 1992). ويأتي هذا البحث ليوضح أن استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء يحقق هذه المقاصد عبر آليات التحوط وإدارة المخاطر، مثل ضمان الطرف الثالث وتكوين الاحتياطات لمواجهة الخسائر المحتملة (الزاوي، 2020).

إن تنظيم عملية إصدار الصكوك الخضراء الوقفية يستمد مشروعيتها من القواعد الفقهية الكبرى، مثل قاعدة الأصل في المعاملات الإباحة وقاعدة التصرف على الرعية منوط بالمصلحة (السعدي والحبابسة، 2022). لذا، فإن ولي الأمر أو من ينوب عنه في إدارة صناديق الزكاة والوقف ملزم بالبحث عن أكثر الطرق نفعاً للمستحقين، وهو ما تجسده الصكوك الخضراء (الفوزان، 2005).

رابعاً: مشكلة البحث وأسئلته تكمن مشكلة البحث في وجود فجوة تمويلية كبيرة بين الموارد المتاحة واحتياجات التنمية المستدامة، وفي الوقت ذاته نجد أموالاً طائلة في صناديق الزكاة والوقف تعاني من الركود أو الاستثمار التقليدي قليل العائد. ومن هنا، يطرح البحث التساؤلات التالية:

1. ما هو التكيف الفقهي الدقيق لاستثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء؟
2. ما هي الضوابط الشرعية التي تضمن عدم ضياع أصل هذه الأموال المقدسة عند استثمارها؟
3. كيف يمكن للصكوك الخضراء أن تكون أداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة من منظور مقاصدي؟

4. ما هي آليات التحوط وإدارة المخاطر المقترحة لحماية استثمارات الزكاة والوقف؟

خامساً: أهمية البحث تكمن أهمية البحث في كونه يتناول قضية نازلة تجمع بين فقه العبادات (الزكاة)، وفقه المعاملات (الصكوك)، وفقه البيئة (التنمية المستدامة). وتسعى الدراسة إلى تقديم رؤية عملية لصناع القرار في مؤسسات الزكاة والأوقاف بكيفية تحويل هذه المؤسسات إلى قاطرات للتنمية البيئية والاقتصادية (بن زيدان، 2020). كما تكتسب الدراسة أهمية خاصة في ظل توجه الدول الإسلامية (مثل ماليزيا وإندونيسيا والخليج العربي) نحو التمويل الأخضر (حفاظ والشريف، 2018).

سادساً: منهجية البحث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استعراض أدبيات الموضوع وقرارات المجامع الفقهية المعاصرة، والمنهج الاستنباطي لاستخراج الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية من النصوص والقواعد الكلية، والمنهج المقارن بين الصكوك الخضراء والسندات التقليدية لبيان المزايا الشرعية والاقتصادية للأولى (الفتلاوي والسعدي، 2022).

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للصكوك الخضراء والتنمية المستدامة

تعد صياغة المفاهيم حجر الزاوية في الدراسات الفقهية والاقتصادية المعاصرة، خاصة عند الحديث عن أدوات مالية مستحدثة كالصكوك الخضراء وارتباطها بمفهوم شمولي للتنمية المستدامة. لذا، سنقسم هذا المبحث إلى مطالب تفصيلية تعالج هذه المفاهيم من منظور لغوي وفقهي واقتصادي.

المطلب الأول: ماهية الصكوك والصكوك الخضراء

أولاً: تعريف الصكوك لغةً واصطلاحاً

1. في اللغة: الصك كلمة معربة عن الفارسية (جك)، وتعني الكتاب أو الوثيقة التي تُكتب في المعاملات والتقارير. وتجمع على صكوك وأصك وصكاك (ابن منظور، 1994؛ الرازي، 1999). وقد استخدمت في التراث الإسلامي للدلالة على وثيقة اعتراف بمال مقبوض أو إثبات حق (ابن فارس، 1979).

2. في الاصطلاح الفقهي المعاصر: عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) الصكوك بأنها: وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين (هيئة المحاسبة، المعيار رقم 17).

ويؤكد مجمع الفقه الإسلامي الدولي أن الصكوك أداة استثمارية تقوم على تجزئة رأس المال إلى حصص متساوية، تضمن لحاملها ملكية حقيقية في المشروع بغنمه وغرمه (مجلة مجمع الفقه، الدورة الرابعة).

ثانياً: تعريف الصكوك الخضراء (Green Sukuk)

تعتبر الصكوك الخضراء تطوراً نوعياً في الهندسة المالية الإسلامية، ويمكن تعريفها بأنها: أوراق مالية إسلامية تتوافق مع أحكام الشريعة، وتوجه حصيلتها حصرياً لتمويل أو إعادة تمويل مشاريع صديقة للبيئة ومسؤولة اجتماعياً (السعدي والحبابسة، 2022).

وتتميز هذه الصكوك بأنها تجمع بين هدفين:

1. الامتثال الشرعي: الخلو من الربا والغرر والظلم المالي.
2. الامتثال البيئي: الارتباط بحماية المناخ وخفض انبعاثات الكربون (حفاظ والشريف، 2018).

ثالثاً: الفرق بين الصكوك الخضراء والسندات الخضراء التقليدية

من الأهمية بمكان التمييز بين الصكوك الخضراء والسندات الخضراء (Green Bonds) التي يصدرها البنك الدولي أو المؤسسات التقليدية:

- الطبيعة القانونية: السندات تمثل قرضاً بفوائد ربوية (دين في ذمة المصدر)، بينما الصكوك تمثل حصة مشاعة في ملكية أصل أو منفعة (الفتلاوي والسعدي، 2022).
- العلاقة المالية: حامل السند دائن للمؤسسة ويحصل على فائدة ثابتة بغض النظر عن نجاح المشروع، أما حامل الصك فهو شريك يتحمل المخاطر ويحصل على ربح ناتج عن أداء الأصل الحقيقي (النصراوي، 2020).
- المنظور الأخلاقي: الصكوك الخضراء تمنع الاستثمار في أي نشاط محرم شرعاً (كالخمور أو الخنزير) حتى لو كان النشاط أخضر بيئياً، وهو قيد لا يتوفر في السندات التقليدية (ابن الزاوي، 2020).

المطلب الثاني: التنمية المستدامة وأبعادها في المنظور الإسلامي

أولاً: تعريف التنمية المستدامة

ظهر المفهوم عالمياً في تقرير مستقبلنا المشترك (1987)، وعرفها بأنها التنمية التي تلبى احتياجات الحاضر دون الإضرار بحقوق الأجيال القادمة. وفي الفكر الاقتصادي الإسلامي، التنمية المستدامة هي عملية شاملة تهدف إلى عمارة الأرض وتحقيق الرفاه المادي والروحي للإنسان من خلال الاستخدام الرشيد للموارد المتاحة (بسيوني، 1988).

ثانياً: الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

تتفق الدراسات المعاصرة (الفتلاوي والساعدي، 2022؛ بن زيدان، 2020) على أن التنمية المستدامة تقوم على ثلاثة

أركان:

1. البعد الاقتصادي: تحقيق نمو مستدام، والحد من الفقر، وضمان عدالة توزيع الثروة (وهو جوهر الزكاة والوقف).
2. البعد الاجتماعي: تحسين نوعية الحياة، والتعليم، والصحة، وتفعيل مبدأ التكافل الاجتماعي (الأسعد، 2000).
3. البعد البيئي: حماية الموارد الطبيعية، ومكافحة التلوث، والحفاظ على التنوع البيولوجي (الشبول، 2014).

ثالثاً: المرجعية الإسلامية لحماية البيئة (الخلفية العقدية)

تنتقل الرؤية الإسلامية للتنمية المستدامة من مفهوم الاستخلاف؛ فالإنسان خليفة الله في أرضه، مأمور بعمارتها لا بإفسادها ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾، وتحذر الشريعة من الإسراف الذي يعتبر أحد أكبر مهددات الاستدامة ﴿وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾ (الاعراف، 31).

إن الاقتصاد الإسلامي أخضر بطبيعته؛ لأنه يربط النشاط الاقتصادي بالقيم الأخلاقية، ويمنع كل ما يضر بالنفس أو الغير (قاعدة لا ضرر ولا ضرار).

المطلب الثالث: العلاقة بين التمويل الاجتماعي الإسلامي والاستدامة

أولاً: الزكاة كأداة للتنمية المستدامة

- الزكاة ليست مجرد ضريبة، بل هي نظام مالي يهدف إلى التطهير والنماء. ومن منظور الاستدامة، تساهم الزكاة في:
- تحريك المال الراكد: منع اكتناز الأموال ودفعها نحو الدورة الاقتصادية.
 - تمكين الفقراء: تحويل الفقير من مستهلك للزكاة إلى منتج ومزكّ من خلال الزكاة المنتجة التي يمكن استثمارها في مشاريع خضراء (عبد الحميد، 2024).

ثانياً: الوقف وتحقيق ديمومة الموارد

يعد الوقف النموذج الأمثل للاستدامة في الإسلام؛ لأنه يقوم على تحبب الأصل (الاستمرارية) وتسبيل المنفعة (العائد الاجتماعي). وقد توسع مفهوم الوقف في العصر الحديث ليشمل الأوقاف الذكية والوقف النقدي الذي يمكن توظيفه في صكوك خضراء تدعم مشاريع الطاقة أو التعليم البيئي (ابن الزاوي، 2020).

ثالثاً: تكامل الصكوك الخضراء مع صناديق الزكاة والوقف

تعتبر الصكوك الخضراء الوعاء الاستثماري الأكثر ملاءمة لأموال الزكاة والوقف لثلاثة أسباب (الفوزان، 2005؛ حفاظ والشريف، 2018):

1. الاستثمار الآمن: لارتباطها بأصول حقيقية ومشاريع تنموية كبرى.
2. تحقيق المقصد المزدوج: تنمية أموال الزكاة والوقف (مقصد حفظ المال) مع حماية البيئة (مقصد عمارة الأرض).
3. السيولة والشفافية: قدرة هذه الصكوك على التداول وتخضع لرقابة شرعية وبيئية صارمة. إن الصكوك الخضراء تمثل تجسيداً مالياً لمبادئ الاستخلاف وعمارة الأرض، وهي تلتقي مع أهداف التنمية المستدامة في جوهرها الأخلاقي والتنموي. إن دمج هذه الأداة مع مؤسسات الزكاة والوقف يفتح آفاقاً جديدة للتمويل الإسلامي، حيث يتحول المال من مجرد وسيلة للتبادل إلى أداة لحماية الكوكب وإغناء المحتاج في آن واحد.

المبحث الثاني: التكيف الفقهي لاستثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك

يُعد التكيف الفقهي حجر الزاوية في إضفاء الصبغة الشرعية على النوازل المالية المستحدثة، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بدمج فريضة تعبدية كالزكاة أو مؤسسة برية كالوقف مع أدوات الهندسة المالية الحديثة كالصكوك الخضراء. إن عملية استثمار أموال الزكاة والوقف في هذه الصكوك تستوجب أولاً تحرير القول في طبيعة العلاقة التعاقدية التي تربط مؤسسة الزكاة أو الوقف بالجهة المصدرة للصكوك، ومن ثم بيان الحكم الشرعي المستخلص من أقوال الفقهاء المتقدمين والمعاصرين. وسنتناول في هذا المبحث التكيف الفقهي لهذه العلاقة، متبوعاً باستعراض مفصل للآراء الفقهية حول جواز هذا الاستثمار، مع التوسع في الأدلة والمناقشات لضمان الإحاطة بكافة جوانب المسألة.

التكيف الفقهي للصكوك الخضراء وعلاقتها بالمستثمر السیادي والخيري

يرى الفقهاء المعاصرون أن الصكوك الخضراء في جوهرها التعاقدية لا تخرج عن كونها حصصاً مشاعة في ملكية أصول أو منافع، وهو ما يجعل تكيفها الفقهي يدور بصفة أساسية حول عقود المشاركة أو المضاربة أو الوكالة بالاستثمار. فعندما تكتتب مؤسسة الزكاة أو الوقف في هذه الصكوك، فإنها لا تُقرض الجهة المصدرة قرضاً ربوياً، بل تصبح شريكاً حقيقياً في مشروع بيئي (كطاقة الرياح أو تنقية المياه)، وبناءً على ذلك، فإن ملكية هذه الصكوك تعود للمستحقين تملكاً جماعياً عبر المؤسسة التي تنوب عنهم. ويؤكد الباحثون (الزاوي، 2020؛ السعدي، 2022) أن هذا التكيف ينسجم مع قاعدة الغنم بالغرم، حيث تتحمل أموال الزكاة والوقف مخاطر الاستثمار كما تجني أرباحه، وهو ما يميزها عن السندات المحرمة. إن هذا التكيف يجعل من مؤسسة الزكاة أو الوقف رب مال في عقد المضاربة، أو موكلاً في عقد الوكالة بالاستثمار، مما يمنحها الحق في الرقابة على المشاريع الخضراء لضمان تحقيق النفع للمستحقين وللبيئة في آن واحد.

الاتجاهات الفقهية في حكم استثمار أموال الزكاة

لقد انقسمت أنظار الفقهاء المعاصرين والمجامع الفقهية في حكم استثمار أموال الزكاة من قبل الإمام أو المؤسسة الرسمية إلى اتجاهين رئيسيين، حيث ذهب الفريق الأول إلى القول بالمنع المطلق، مستنديين في ذلك إلى أن الزكاة حق واجب الدفع فوراً لمستحقه، وأن استثمارها يؤدي حتماً إلى تأخير وصول النفع للفقراء (عبد الحميد، 2024). ويرى أصحاب هذا القول (مثل مجمع الفقه بالرابطه) أن اللام في قوله تعالى ﴿إنما الصدقات للفقراء﴾ هي لام التمليك، والاستثمار يحول بين الفقير وبين ملكه في الحال، كما أن الاستثمار عرضة للخسارة التي قد تضيع أصل الحق التعبدية. وفي المقابل، ذهب الاتجاه الثاني، وهو الذي تمثله الندوات العالمية لقضايا الزكاة ومجمع الفقه الدولي، إلى جواز استثمار الفائض من أموال الزكاة في

مشاريع إنتاجية وتنموية كالصكوك الخضراء، شريطة أن يكون ذلك بعد سد الحاجات الملحة للفقراء. ويستند هذا الفريق إلى قاعدة ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، حيث إن الاستثمار في العصر الحالي يحمي أموال الزكاة من التآكل الناتج عن التضخم ويوفر ريعاً دائماً يخرج الفقير من دائرة الاحتياج المستمر إلى الكفاية الذاتية (شبير، 1992؛ الفوزان، 2005).

تأصيل جواز استثمار الوقف في الأوراق المالية الخضراء

أما فيما يتعلق بالوقف، فإن التكييف الفقهي يبدو أكثر مرونة نظراً لطبيعة الوقف القائمة على الاستمرارية. لقد قرر الفقهاء المتقدمون (كالقرافي والنووي) أن للناظر الحق في التصرف في مال الوقف بما يحقق المصلحة الراجعة للموقوف عليهم. وفي العصر الحديث، ظهر ما يعرف بالوقف النقدي، والذي يعتبر الوعاء الأساسي للاستثمار في الصكوك الخضراء. إن استثمار الوقف في هذه الصكوك هو في حقيقته تحبب للأصل المتمثل في قيمة الصكوك، وتسهيل للمنفعة المتمثلة في العوائد الدورية التي تدرها المشاريع البيئية. ويرى الباحثون (ابن الزاوي، 2020) أن هذا النوع من الاستثمار يحقق مقصد ديمومة النفع، فبدلاً من وقف الأعيان التي قد تبلى، فإن الصكوك الخضراء تمثل وقفاً في أصول متجددة ومنتجة، مما يجعل الوقف محركاً قوياً للتنمية المستدامة. إن جواز هذا الاستثمار ينبع من شمولية نصوص الوقف وقدرتها على استيعاب أدوات التمويل الحديثة ما دامت منضبطة بضوابط الشرع وخالية من الربا.

المناقشات الفقهية حول مبدأ الفورية والتملك

تعتبر مسألتنا الفورية في الإخراج وتمليك الفقير من أهم العقبات التي ناقشها الفقهاء عند بحث استثمار الزكاة في الصكوك. وقد أجاب القائلون بالجواز بأن الفورية واجبة على المزكي بمجرد دفع المال للإمام أو المؤسسة، أما الإمام فله ولاية النظر والمصلحة في تأخير التوزيع إذا كان ذلك سيحقق نفعاً أعظم للفقراء (عبد الحميد، 2024). واستشهدوا بفعل النبي ﷺ في وسم إبل الصدقة وحبسها لرعيها ونتاجها لصالح الفقراء، وهو نوع من الاستثمار الفعلي للأصول الزكوية. أما بالنسبة للتمليك، فقد استحدث الفقهاء مفهوم التملك الجماعي أو تملك الشخصية الاعتبارية، حيث تملك مؤسسة الزكاة الأصول نيابة عن الفقراء، ويكون الربح الناتج عن الصكوك الخضراء حقاً خالصاً لهم. هذا الاجتهاد يرفع الحرج عن المؤسسات الرسمية ويفتح الباب أمام استثمار الأموال الزكوية الضخمة في مشاريع سيادية خضراء تخدم الأمة (شبير، 1992).

الاستحسان والمصلحة المرسله في استثمار الصكوك الخضراء

ينطلق ترجيح جواز استثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء من أدلة الاستدلال المرسل والاستحسان. فالمصلحة تقتضي في ظل تقلبات الأسواق العالمية ألا تبقى أموال التكافل الاجتماعي عاطلة، بل يجب أن تُوظف في أدوات تحافظ على قيمتها وتنميتها. والصكوك الخضراء تحقق مصلحة عمارة الأرض وحفظ البيئة وهي مصالح شهد الشرع لجنسها بالاعتبار. إن العدول عن القياس الظاهري الذي يوجب التوزيع الاستهلاكي الفوري إلى الاستحسان بالاستثمار الإنتاجي، هو مسلك فقهي دقيق يراعي مآلات الأفعال (ابن الزاوي، 2020؛ رشيد علاب، 2018). فالمقصد الأسى هو إغناء الفقير، ولا يتحقق الإغناء في العصر الحالي إلا بتمكينه من أصول تدر عليه دخلاً مستقلاً، وهو ما تفعله الصكوك الخضراء التي تمول مشاريعاً توفر فرص عمل وتنمية محلية.

الضوابط الحاكمة لتكييف الجواز

أخيراً، لا بد من التأكيد على أن هذا الجواز الفقهي ليس على إطلاقه، بل هو مقيد بضوابط تجعله لا يصطدم مع جوهر العبادة. فمن أهم هذه القيود ألا يتم استثمار أموال الزكاة إلا في مشاريع عالية الأمان وقليلة المخاطر، لأن أموال الفقراء لا يجوز المغامرة بها. كما يجب أن تكون هناك شفافية كاملة في الإفصاح عن كيفية إدارة هذه الأصول (النور، 2003). إن

تكيف استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء يجعل من هذه الأموال رأس مال اجتماعي يسهم في حل أزمات المناخ والفقر في آن واحد، وهو ما يجسد روعة الفقه الإسلامي في قدرته على التجديد دون التفريط في الثوابت. إن هذا المبحث يؤصل لفكرة أن المال في الإسلام وسيلة لتحقيق القيم، وأن الصكوك الخضراء هي القنطرة التي يعبر من خلالها التمويل الاجتماعي نحو آفاق التنمية المستدامة (السعدي والحبابسة، 2022).

المبحث الثالث: الضوابط الفقهية للاستثمار في الصكوك الخضراء

يُعد هذا المبحث اللب الجوهرية للدراسة، حيث ينتقل من التأصيل النظري والتكليف الفقهي إلى بيان المقاصد الكلية والغايات والضوابط الإجرائية التي تحكم استثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء. إن الشريعة الإسلامية بمقاصدها الغراء لم تشرع الأحكام إلا لتحقيق مصالح العباد في العاجل والأجل، والصكوك الخضراء تمثل وعاءً استثمارياً تتجلى فيه هذه المقاصد بوضوح، ولا سيما مقصدي حفظ المال وعمارة الأرض. ولضمان عدم خروج هذه الممارسات المالية عن جادة الصواب، كان لا بد من وضع ضوابط فقهية صارمة تحمي حرمة هذه الأموال وتحقق الغاية التنموية المنشودة. وسننقل في هذا المبحث هذه المقاصد والضوابط من خلال الفقرات التحليلية المتوسعة التالية.

المقاصد الشرعية لاستثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء (مقصد حفظ المال وتنميته)

ينطلق المنظور المقاصدي للاستثمار الأخضر من المقصد الضروري الأول وهو حفظ المال، حيث قرر الفقهاء (كالشاطبي وابن عاشور) أن الحفظ يكون بجهتين: جهة الوجود وجهة العدم. إن استثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء يمثل حفظاً للمال من جهة الوجود عبر تنميته وتكثيره، وحفظاً له من جهة العدم عبر حمايته من التآكل الناتج عن التضخم والركود الاقتصادي. ويؤكد الباحثون (النور، 2003؛ الفوزان، 2005) أن إبقاء أموال التكافل الاجتماعي عاطلة في الخزائن يعرض قوتها الشرائية للاهتبار، وهو ما يتنافى مع مقصد رواج المال وتداوله. ومن هنا، تصبح الصكوك الخضراء أداة مقاصدية بامتياز، لأنها تحول الأموال من سيولة ساكنة إلى أصول إنتاجية تساهم في تحقيق النماء وهو المعنى اللغوي والشرعي للزكاة. إن هذا المقصد يتجاوز مجرد الربح المادي إلى تحقيق استدامة الموارد المالية لمؤسسات الزكاة والوقف، مما يضمن تدفق العطاء للأجيال القادمة دون انقطاع، تجسيداً لمبدأ الاستمرارية الذي يقوم عليه الوقف الإسلامي (ابن الزاوي، 2020).

مقصد عمارة الأرض والاستخلاف البيئي عبر التمويل الأخضر

يرتبط استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء بمقصد كلي عظيم وهو عمارة الأرض، فالإنسان مستخلف في هذا الكون ومأمور بإصلاحه ومنهي عن الإفساد فيه ((وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا)). إن الصكوك الخضراء، بتوجيهها للأموال نحو مشاريع الطاقة المتجددة وتنقية المياه ومكافحة التلوث، تحقق هذا المقصد القرآني بشكل تطبيقي معاصر. ويرى العلماء (السعدي والحبابسة، 2022؛ الشبول، 2014) أن حماية البيئة في الإسلام ليست مجرد خيار أخلاقي، بل هي ضرورة شرعية ترتبط بحفظ النفس وحفظ النسل، إذ إن تدهور البيئة يؤدي إلى هلاك الأنفس وضياع حقوق الأجيال القادمة. بناءً على ذلك، فإن مؤسسات الزكاة والوقف عندما تستثمر في هذه الصكوك، فإنها تمارس دوراً استخلافياً يجمع بين العبادة المالية وبين الإصلاح البيئي، وهو ما يجعل التمويل الإسلامي متفوقاً بصبغته الأخلاقية على التمويل التقليدي الذي قد يغفل الأثر البيئي لصالح الربح المجرّد (الفتلاوي والسعدي، 2022).

مقصد العدالة الاجتماعية وتمكين المستحقين

تتجاوز غايات الصكوك الخضراء الأثر البيئي لتصل إلى مقصد العدالة الاجتماعية، وهو جوهر فريضة الزكاة ومؤسسة الوقف. إن الاستثمار في مشاريع تنمية خضراء يوفر فرص عمل للمستحقين ويساهم في تنمية المجتمعات المحلية، مما يحول الفقير من مجرد متلقٍ للمعونة إلى عنصر منتج في مشروع بيئي مستدام (عبد الحميد، 2024). هذا التوجه يحقق مقصد الشريعة في إغناء الفقير إغناءً دائماً، لا يقتصر على سد جوع يومه، بل بتمكينه اقتصادياً. ويشير الباحثون (رشيد علاب، 2018؛ شبير، 1992) إلى أن هذا النوع من الاستثمار يقلص الفجوة الطبقة ويمنع تركيز الثروة في يد فئة قليلة، وهو المقصد الذي نص عليه القرآن الكريم ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنْكُمْ﴾. إن الصكوك الخضراء الوقفية تخلق دورة اقتصادية متكاملة يذهب ريعها لتطوير البنية التحتية والخدمات الاجتماعية، مما يعزز الاستقرار المجتمعي ويحقق السلم الأهلي.

الضوابط الفقهية الحاكمة لاستثمار أموال الزكاة (الضرورة والأمان والسيولة)

نظراً للحرمة الخاصة لأموال الزكاة، فقد وضع الفقهاء ضوابط إجرائية دقيقة لاستثمارها، أولها ضابط الأولوية لسد الحاجات الملحة، حيث لا يجوز استثمار أي جزء من الزكاة إذا كان هناك فقراء يواجهون هلاكاً أو جوعاً أو مرضاً لا يحتمل التأخير. ويؤكد الدكتور مدحت عبد العزيز (2024) أن الاستثمار يكون في الفائض عن الحاجات الفورية، وبشرط أن يكون الاستثمار في مشاريع قليلة المخاطر (Safe Haven) لضمان عدم ضياع حقوق الفقراء. أما الضابط الثاني فهو قابلية التنضيق أو السيولة، إذ يجب أن تكون الصكوك الخضراء التي تُشترى بأموال الزكاة قابلة للبيع والتسييل السريع عند حدوث أي ظرف طارئ يستدعي صرف الأموال لمستحقها (الفوزان، 2005). كما يشترط ضابط الشفافية والإفصاح الشرعي أن تخضع هذه الاستثمارات لرقابة هيئات شرعية متخصصة تضمن مطابقة المشروع للمعايير البيئية والشرعية معاً، لضمان عدم خروجها عن مقاصد المصارف الثمانية المنصوص عليها (هيئة المحاسبة AAOIFI، المعيار 35).

ضوابط استثمار أموال الوقف في الصكوك (الأمان والربحية والمشروعية)

يخضع استثمار الوقف في الصكوك الخضراء لضوابط تتماشى مع طبيعته الدائمة، ومن أهمها ضابط الموازنة بين المخاطر والعائد، حيث يتعين على ناظر الوقف اختيار الصكوك التي تحقق توازناً يحفظ أصل الوقف وينمي غلته. ويرى ابن الزاوي (2020) ضرورة الالتزام بضابط التنوع الاستثماري، فلا يصح وضع كامل أموال الوقف في إصدار واحد من الصكوك، بل يجب توزيعها لتقليل المخاطر السيادية أو التشغيلية. وعلاوة على ذلك، هناك ضابط المشروعية المطلقة للمشروع الأخضر، فليس كل ما يسمى أخضر في العرف الدولي يكون مباحاً في الشريعة؛ بل يجب التأكد من خلو المشروع من أي ممارسات محرمة كالقمار أو الغرر الفاحش أو التعامل بالربا في أي مرحلة من مراحل المشروع. إن التزام مؤسسات الوقف بهذه الضوابط يحقق الأمان الوقفي ويجعل من الصكوك الخضراء وعاءاً آمناً لنقل الثروة بين الأجيال (السويلم، 2007).

المسؤولية الضمانية وآليات التحوط في الاستثمار الأخضر

من الضوابط الفقهية الجوهرية في هذا السياق ما يتعلق بضمان أموال الزكاة والوقف ضد الخسارة، حيث استقر الاجتهاد المعاصر على مشروعية ضمان الطرف الثالث المتبرع (Third-Party Guarantee). هذا الضابط يتيح لجهة أجنبية (كالدولة أو مؤسسة خيرية كبرى) التعهد بجبر أي خسارة تقع في أصل المال المستثمر في الصكوك الخضراء، بشرط ألا يكون الضامن هو جهة الاستثمار نفسها لتجنب شبهة القرض الربوي (الزاوي، 2020). كما يُقترح ضابط تكوين احتياطات المخاطر، حيث يتم اقتطاع نسبة من أرباح الصكوك الخضراء الوقفية وتخصيصها لمواجهة أي نقص مستقبلي في العوائد أو الأصول.

إن هذه الآليات التحوطية تمثل سياجاً فقهياً يحمي الأموال المقدسة من تقلبات السوق، ويحقق الطمأنينة للمزكين والواقفين بأن أموالهم تؤدي دورها التنموي في بيئة آمنة ومنضبطة (طارق لله خان، 2003؛ السويلم، 2007).

التكامل بين الضوابط الفقهية وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)

إن دمج هذه المقاصد والضوابط يبرز دور التمويل الاجتماعي الإسلامي كشريك استراتيجي في تحقيق الأهداف العالمية للتنمية المستدامة 2030. فالضوابط الفقهية التي توجب النفع العام وحماية البيئة تلتقي مباشرة مع الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة) والهدف الثالث عشر (العمل المناخي). ويرى الفتلاوي والساعدي (2022) أن هذا التكامل ليس مجرد التقاء عارض، بل هو توافق أصيل بين رؤية الإسلام للكون وبين ما وصل إليه العقل البشري في ضرورة الحفاظ على الكوكب. إن استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء، تحت مظلة هذه الضوابط والمقاصد، يقدم نموذجاً فريداً للتمويل الأخلاقي الذي لا يفصل بين المادة والقيمة، ولا بين الربح والمسؤولية، مما يجعله الحل الأمثل لتحديات التمويل المستدام في العالم الإسلامي وخارجه (بن زيدان، 2020؛ رشيد علاب، 2018).

المبحث الرابع: المقاصد الشرعية في الصكوك الخضراء

يختص هذا المبحث بدراسة الجوانب التطبيقية لآليات حماية أموال الزكاة والوقف من المخاطر التي قد تكتنف عملية الاستثمار في الصكوك الخضراء، مع رصد التحديات الواقعية التي تواجه هذا النوع من التمويل الاجتماعي المستدام. إن انتقال أموال التكافل من حيز الأمان المطلق في الخزائن إلى حيز المخاطرة الاستثمارية المحتملة في الأسواق المالية، يستوجب إيجاد منظومة متكاملة من التحوط الشرعي لضمان استمرارية النفع وحماية حقوق المستحقين. وستتناول في هذا المبحث أنواع المخاطر الاستثمارية في الصكوك، وآليات التحوط المباحة، والتطبيقات العالمية المعاصرة التي يمكن الاقتداء بها، وذلك وفق الفقرات التحليلية التالية.

طبيعة المخاطر الاستثمارية المحيطة بأموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء

إن استثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء، رغم سموه المقاصدي، لا يخلو من مخاطر استثمارية حقيقية يجب رصدها بدقة لضمان الأمان المالي لهذه المؤسسات. وتصنف هذه المخاطر بصفة أساسية إلى مخاطر السوق، ومخاطر الائتمان، والمخاطر التشغيلية، ومخاطر الامتثال الشرعي والبيئي. وتنشأ مخاطر السوق من تقلبات أسعار الأصول والعملات والتضخم، مما قد يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للصكوك عند الرغبة في تسيلها (الفتلاوي والساعدي، 2022؛ النصرأوي، 2020). أما مخاطر الائتمان، فترتبط باحتمال تعثر الجهة المصدرة للصكوك أو مدير المشروع الأخضر عن سداد الأرباح أو قيمة الصك عند الاستحقاق. ويضيف الباحثون (علي أرسلان، 2006؛ طارق لله خان، 2003) أن الصكوك الخضراء تواجه مخاطر إضافية تتعلق بـ الامتثال البيئي، حيث قد يفشل المشروع في تحقيق المعايير الخضراء المتفق عليها، مما يعرضه لعقوبات قانونية أو سحب الصفة الخضراء عنه، وهو ما يؤثر مباشرة على عوائد الزكاة والوقف المستثمرة فيه. وبناءً عليه، فإن وعي مؤسسات التمويل الاجتماعي بهذه المخاطر هو الخطوة الأولى نحو بناء استراتيجية استثمارية آمنة تتماشى مع حرمة المال الزكوي والوقفي.

آليات التحوط والضمان الشرعي لحماية الأصول المستثمرة

لمواجهة المخاطر الأنفة الذكر، استحدث الفقه المالي المعاصر آليات تحوط (Hedging) تتوافق مع الضوابط الشرعية، ومن أهمها آلية ضمان الطرف الثالث المتبرع. ويؤكد ابن الزاوي (2020) أن هذا الضمان يمثل طوق النجاة لاستثمارات الزكاة والوقف، حيث تلتزم جهة سيادية (كالدولة) أو مؤسسة مالية كبرى متبرعة بجبر أي نقص يطرأ على أصل المال المستثمر، دون أن تتقاضى مقابلاً عن هذا الضمان، ودون أن تكون طرفاً مباشراً في عقد الاستثمار، وذلك خروجاً من شبهة الربا والقرض الذي يجر نفعاً. وعلاوة على ذلك، يبرز دور التأمين التكافلي كآلية فقهية أصيلة لحماية الأصول المادية للمشاريع الخضراء (كالألواح الشمسية أو محطات المياه) ضد المخاطر الطبيعية أو الحوادث، حيث يتم تعويض صندوق الزكاة أو الوقف من وعاء التأمين التكافلي المشترك في حال وقوع الضرر (ملحم، 2000؛ الزاوي، 2020). إن تكامل هذه الأدوات الضمانية يحقق مبدأ الأمان الاستثماري الذي نصت عليه المجامع الفقهية كشرط لجواز استثمار الزكاة، ويمنح مؤسسات التكافل الثقة للدخول في مشاريع التنمية المستدامة.

الاحتياطات المالية وإدارة السيولة كضمانات إجرائية

تعتبر إدارة السيولة وضوابط التنضيب (Liquidity) من أهم الإجراءات الوقائية لحماية أموال الزكاة والوقف، إذ يجب أن تظل هذه الأموال قادرة على تلبية حاجات الفقراء في الظروف الطارئة. ويقترح الخبراء (الفوزان، 2005؛ السويلم، 2007) ضرورة تكوين احتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معدل الأرباح، حيث يتم استقطاع نسبة معينة من عوائد الصكوك الخضراء قبل توزيعها على المستحقين، وتودع في صندوق خاص لمواجهة أي تقلبات مستقبلية في السوق أو لجبر الخسائر العارضة. إن هذا الضابط الإجرائي يحقق مقصد استدامة المنفعة في الوقف، ويضمن عدم توقف التدفقات المالية لمصارف الزكاة عند حدوث أزمات اقتصادية عالمية. كما يرى الدكتور عبد الحميد (2024) أن اختيار الصكوك ذات الأجل القصير والمتوسط لأموال الزكاة، والصكوك طويلة الأجل لأموال الوقف، يساهم في تحقيق توازن هيكلي يضمن توفر السيولة الدائمة للمؤسسة مع تعظيم النفع العام على المدى البعيد.

تطبيقات واقعية للصكوك الخضراء في التمويل الاجتماعي (نماذج عالمية)

لقد انتقلت فكرة استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء من حيز النظرية إلى حيز التطبيق في عدة تجارب دولية ناجحة. وتعد تجربة ماليزيا رائدة في هذا المضمار، حيث أطلقت صكوك الوقف الخضراء التي توجه حصيلتها لبناء المستشفيات البيئية ومشاريع الطاقة الشمسية فوق أراضي الأوقاف، مع ضمان عوائد مستمرة تذهب لرعاية الفقراء (بن زيدان، 2020). كما قدم البنك الإسلامي للتنمية نموذجاً فريداً من خلال إصدار صكوك خضراء سيادية بقيمة مليار يورو في عام 2019، ساهمت فيها صناديق سيادية ووقفية، وهدفت لتمويل مشاريع التكيف مع التغير المناخي في الدول الأعضاء الأكثر فقراً (البنك الدولي، 2015؛ الفتلاوي، 2022). إن هذه النماذج تثبت أن التزاوج بين التمويل الاجتماعي والابتكار الرقمي الأخضر هو مسار عملي متاح، وأن نجاح هذه الصكوك في استقطاب رؤوس الأموال الوقفية يعزز من مكانة الاقتصاد الإسلامي كلاعب أساسي في تحقيق الاستقرار المالي العالمي والعدالة البيئية (بن زيدان، 2020).

التحديات التشريعية والإدارية التي تواجه استثمار الزكاة والوقف

رغم الجاذبية المقاصدية والشرعية، إلا أن هناك جملة من التحديات التي تعيق التوسع في استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء، وعلى رأسها نقص الأطر التشريعية المنظمة في كثير من الدول الإسلامية. إن غياب القوانين التي تسمح لمؤسسات الزكاة والوقف بممارسة النشاط الاستثماري المباشر أو الاكتتاب في الأوراق المالية يحد من قدرتها على الحركة (عبد

الحמיד، 2024). ويضاف إلى ذلك ضعف الكفاءات الإدارية القادرة على الجمع بين الرؤية الفقهية والخبرة المالية في إدارة المحافظ الخضراء، حيث يتطلب الأمر مهنة إدارة الوقف والزكاة وتحويلها من العمل التقليدي البسيط إلى العمل المؤسسي الاحترافي (ابن الزاوي، 2020). ويشير رشيد علاب (2018) إلى تحدٍ آخر يتمثل في مخاطر السمعة، إذ إن وقوع أي خسارة في أموال الزكاة والوقف قد يؤدي إلى اهتزاز ثقة المزمكين والواقفين في المؤسسة الرسمية، وهو ما يستدعي وجود رقابة شرعية وبيئية مزدوجة تتسم بأعلى درجات الشفافية والإفصاح.

حوكمة الاستثمار الأخضر والرقابة الشرعية المزدوجة

تعد الحوكمة الرشيدة الضابط النهائي والضمان الأكبر لنجاح هذا المسار الاستثماري. ويجب أن تخضع عمليات الاكتتاب في الصكوك الخضراء لرقابة مزدوجة: رقابة شرعية تضمن خلو الصكوك من المحاذير الفقهية، ورقابة بيئية (Green Audit) تضمن توظيف الأموال في مشاريع خضراء حقيقية وليست مجرد تمويه أخضر (Greenwashing) ويؤكد المعيار الشرعي رقم 35 الصادر عن (AAOIFI) على ضرورة استقلال هيئة الرقابة الشرعية وقدرتها على التدقيق في تقارير الأداء المالي والبيئي (هيئة المحاسبة، 2015). إن بناء نظام حوكمة يتضمن معايير للمساءلة والشفافية سيؤدي حتماً إلى طمأنة المجتمع وضمان أن أموال حق الله تذهب في مسارات تحقق عمارة الأرض وإغناء المحتاج بأفضل الطرق وأكثرها أماناً (النور، 2003؛ الفوزان، 2005).

تكامل المقاصد والآليات لبناء مستقبل مستدام

خلاصة القول، إن إدارة المخاطر في استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء ليست مجرد إجراءات فنية، بل هي التزام مقاصدي يهدف لحفظ أمانات المسلمين وتفعيل دورها التنموي. إن الصكوك الخضراء، بما توفره من آليات للتحوط والسيولة والشفافية، تمثل الأداة المالية الأكثر ملاءمة لروح الشريعة في العصر الحالي. إن التغلب على التحديات التشريعية والإدارية عبر تبني النماذج العالمية الناجحة سيمكن الدول الإسلامية من تحويل مؤسسات التكافل إلى شريك فاعل في حماية الكوكب وتحقيق الرفاه للبشرية، تجسيداً لرحمة الإسلام الشاملة التي لا تفرق بين نفع الإنسان وسلامة الأكون (الفتلاوي والساعدي، 2022؛ السعدي والحباسة، 2022).

المبحث الخامس: إدارة المخاطر والتحوط في استثمارات الصكوك

يُعد هذا المبحث تنويعاً للدراسة، حيث يربط بين التأصيل الفقهي والمقاصدي وبين الرؤية الاستشرافية لدمج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي (الزكاة والوقف) في المنظومة الاقتصادية العالمية عبر بوابة الصكوك الخضراء. إن التحدي الأكبر الذي يواجه الأمة الإسلامية اليوم ليس في نقص الموارد المالية، بل في كيفية تحويل هذه الموارد المقدسة إلى طاقات تنموية تساهم في حل الأزمات الكونية كالتغير المناخي والفقر الممنهج. وسنتناول في هذا المبحث الدور الاستراتيجي للصكوك الخضراء في سد الفجوة التمويلية لأهداف التنمية المستدامة، وضرورة التطوير المؤسسي والتقني لصناديق الزكاة والوقف، مع إبراز التفوق الأخلاقي للمنظومة الإسلامية في سوق الاستثمار ذو الأثر، وذلك وفق الفقرات التحليلية التالية.

الدور الاستراتيجي للصكوك الخضراء في تحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية

تشير التقارير الدولية (البنك الدولي، 2015؛ الفتلاوي والساعدي، 2022) إلى وجود فجوة تمويلية هائلة تقدر بتريليونات الدولارات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) بحلول عام 2030، ولا سيما في الدول النامية والإسلامية. ومن هنا، تبرز الصكوك الخضراء كأداة قادرة على جذب رأس المال الاجتماعي المتمثل في الزكاة والوقف وتوجيهه نحو مشاريع البنية التحتية المستدامة. إن استثمار هذه الأموال لا يساهم فقط في حل المشكلات البيئية، بل يعزز الاستقرار النقدي والنمو الاقتصادي الكلي عبر قنوات الإنفاق الاستثماري الحقيقي (سورياني وآخرون، 2021). ويرى الباحثون أن دمج الزكاة والوقف في مشاريع الطاقة المتجددة والنقل النظيف يمثل تطبيقاً لمبدأ عمارة الأرض في أرقى صوره، حيث يتحول المال من مجرد وسيلة للاستهلاك إلى وسيلة للحفاظ على حق الأجيال القادمة في بيئة سليمة وموارد مستدامة (بن زيدان، 2020؛ الشبول، 2014).

التفوق الأخلاقي لمنظومة الصكوك الخضراء الوقفية في سوق الاستثمار المسؤول

يشهد العالم اليوم تحولاً كبيراً نحو ما يعرف بـ الاستثمار المسؤول اجتماعياً (SRI) والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG). وفي هذا السياق، تمتلك الصكوك الخضراء الوقفية والزكوية ميزة تنافسية وأخلاقية تتفوق بها على السندات الخضراء التقليدية؛ فالدافع خلف هذا الاستثمار ليس الربح المادي المجرد، بل هو الامتثال لأمر الله تعالى في التكافل والإصلاح (عبد الحميد، 2024). إن هذا البعد الروحي يضمن استمرارية التمويل حتى في أوقات الأزمات المالية، لأن الواقف والمزكي يرتبطان بعقد مع الخالق قبل أن يكون عقداً مع المؤسسة المصلحية. أن الصكوك الخضراء تجسد التمويل الأخلاقي الذي يمنع الاستثمار في الأسلحة أو التبغ أو المشاريع الملوثة، مما يجعلها الوعاء الأكثر أماناً وقبولاً للمستثمرين الذين يبحثون عن الطيبات من الرزق والعمل (النصراوي، 2020).

التطوير المؤسسي والتحول نحو مؤسسات الزكاة والوقف الاستثمارية

يتطلب تفعيل استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء ثورة في الهياكل الإدارية لمؤسسات التمويل الاجتماعي، حيث يجب الانتقال من نموذج الجباية والتوزيع التقليدي إلى نموذج الإدارة الاستثمارية المحترفة. إن هذا التحول يستوجب مهنة العمل الوقفي والزكوي عبر إنشاء وحدات متخصصة في تحليل المخاطر وإدارة المحافظ المالية الخضراء (ابن الزاوي، 2020). ويرى الباحثون (الفوزان، 2005؛ شبير، 1992) أن هذا التطوير المؤسسي يجب أن يستند إلى الضوابط الفقهية التي توازن بين حق الفقير في النفع العاجل وحقه في التمكين الأجل. إن نجاح مؤسسات مثل بيت الزكاة الكويتي أو تجربة ماليزيا في إطلاق صكوك الوقف يثبت أن المؤسسة الدينية يمكن أن تكون مؤسسة اقتصادية رائدة إذا تبنت معايير الحوكمة والشفافية والإفصاح المحاسبي الدقيق (النور، 2003).

أثر التحول الرقمي والتقنيات الحديثة في حوكمة الصكوك الخضراء الاجتماعية

يمثل التحول الرقمي واستخدام تقنيات البلوك تشين (Blockchain) والذكاء الاصطناعي فرصة ذهبية لتعزيز الثقة في استثمارات الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء. إن هذه التقنيات تتيح تتبع مسار الدرهم الزكوي من لحظة دفعه حتى استثماره في توربينة رياح أو محطة تحلية مياه، مما يضمن أعلى درجات الشفافية والامتثال للمقاصد الشرعية والبيئية (ابن الزاوي، 2020). ويرى الخبراء (بن زيدان، 2020) أن العقود الذكية يمكن أن تساهم في توزيع الأرباح على المستحقين آلياً وبسرعة فائقة، مما يحل معضلة تأخير التمليك التي يخشاها بعض الفقهاء. إن دمج التكنولوجيا مع الصكوك الخضراء يجعل من التمويل الاجتماعي الإسلامي نظاماً عابراً للحدود، قادراً على استقطاب استثمارات المسلمين في الشتات لدعم مشاريع التنمية المستدامة في أوطانهم الأصلية (رشيد غلاب، 2018).

التوصيات السيادية لبناء منظومة متكاملة للتمويل الأخضر الاجتماعي

بناءً على المعطيات الفقهية والاقتصادية السابقة، يتعين على الدول الإسلامية تبني استراتيجيات وطنية لإصدار صكوك خضراء سيادية مخصصة حصرياً لصناديق الوقف والزكاة، مع توفير حوافز ضريبية وضمانات حكومية لجذب هذه الأموال. ويؤكد الدكتور عبد الحميد (2024) على ضرورة تطوير إطار قانوني موحد (Unified Framework) يربط بين قوانين الأوقاف وقوانين أسواق المال لتسهيل عمليات التوريق والتداول لهذه الصكوك. كما يجب تشجيع البحوث البينية التي تجمع بين علماء الشريعة وخبراء البيئة والاقتصاد لابتكار نماذج استثمارية خضراء تتماشى مع خصوصية كل دولة إسلامية، مع التركيز على مشاريع الأمن الغذائي والمائي التي تعتبر من أوجب الواجبات المقاصدية في العصر الحالي (السويلم، 2007؛ حفاظ والشريف، 2018).

التكامل المقاصدي نحو رؤية الاقتصاد القيمي المستدام

خاتمة القول في هذا المبحث، إن استثمار الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء ليس مجرد وسيلة لزيادة الأرقام المحاسبية، بل هو مسعى لبناء اقتصاد قيمي يعيد للإنسان كرامته وللأرض سلامتها. إن هذا التكامل بين الضوابط الفقهية الصارمة وبين أدوات التمويل الأخضر المرنة يقدم للعالم نموذجاً بديلاً للاقتصاد المادي المتوحش الذي استنزف موارد الكوكب وأفقر الشعوب. إن التزام مؤسسات التكافل بمقاصد الشريعة في النماء والعمارة عبر الصكوك الخضراء سيؤدي حتماً إلى تحقيق الكفاية الذاتية للمستحقين وضمان استدامة الحياة الكريمة للبشرية جمعاء، محققاً بذلك الغاية الكبرى من بعثة النبي ﷺ وهي الرحمة للعالمين (الفتلاوي والساعدي، 2022).

الخاتمة والنتائج

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبعد... فقد خلصت هذه الدراسة الموسومة بـ استثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء لتحقيق أهداف التنمية المستدامة: الضوابط الفقهية والمقاصد الشرعية إلى جملة من النتائج والتوصيات التي ترسم خارطة طريق لدمج أدوات التمويل الاجتماعي الإسلامي في منظومة الاقتصاد الأخضر العالمي، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: النتائج العلمية للدراسة

1. المثالية الاستثمارية للصكوك الخضراء: توصلت الدراسة إلى أن الصكوك الخضراء تمثل الوعاء الاستثماري الأمثل والأكثر طهارة لأموال الزكاة والوقف؛ نظراً لتوافقها الفطري مع مقاصد الشريعة في عمارة الأرض والاستخلاف البيئي. فالارتباط بأصول حقيقية ومشاريع نافعة للبشرية (كالطاقة المتجددة والأمن المائي) يجعلها تتفوق أخلاقياً وشرعياً على كافة الأوعية الاستثمارية التقليدية.
2. الجواز الشرعي المنضبط بالتحوط: أثبت البحث أن استثمار أموال الزكاة والوقف في الصكوك الخضراء جائز شرعاً وفق الاجتهاد المعاصر، شريطة الالتزام بآليات الأمان العالي التي تضمن حماية أصل هذه الأموال المقدسة. ويتم ذلك عبر تفعيل ضمان الطرف الثالث المتبرع وتكوين احتياطات مخاطر الاستثمار، مع إعطاء الأولوية القصوى لسد الحاجات الملحة للمستحقين قبل البدء في أي عملية استثمارية.
3. سد الفجوة التمويلية للتنمية المستدامة: كشفت النتائج أن دمج رؤوس الأموال الضخمة الكامنة في صناديق الزكاة والوقف ضمن سوق الصكوك الخضراء يساهم بشكل جوهري في سد الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف

التنمية المستدامة (SDGs) في الدول الإسلامية، مما يحول مؤسسات التكافل من جهات مانحة للمعونات الاستهلاكية إلى شريك استراتيجي في التنمية البيئية والاقتصادية الشاملة.

4. تحقيق مقصد رواج المال والنماء: أظهرت الدراسة أن الاستثمار في الصكوك الخضراء يحقق مقصد حفظ المال عبر حماية القوة الشرائية لأموال الزكاة والوقف من التضخم، ويحول المال الراكد إلى مال منتج يساهم في خلق فرص عمل للمستحقين، مما يحقق المقصد الأسى للزكاة وهو النماء وتحويل الفقير إلى عنصر فعال في الدورة الاقتصادية. ثانياً: التوصيات والمقترحات

1. المؤسسة والمهنة الاستثمارية: تدعو الدراسة القائمين على مؤسسات الأوقاف ودواوين الزكاة في العالم الإسلامي إلى ضرورة التحول نحو الإدارة المؤسسية المحترفة، عبر تطوير وحدات استثمارية تخصصية تضم خبراء في الشريعة والاقتصاد والبيئة، لتتولى مهام الاكتتاب في الأوراق المالية الخضراء وإدارة المخاطر وفق معايير الحوكمة والشفافية العالمية.
2. التطوير التشريعي والسيادي: توصي الدراسة الحكومات في الدول الإسلامية بإصدار تشريعات وطنية ملزمة تتيح لمؤسسات الزكاة والوقف حرية الحركة الاستثمارية المنضبطة، مع ضرورة طرح صكوك خضراء سيادية مدعومة بضمانات حكومية مخصصة حصرياً لاستثمارات التمويل الاجتماعي، وإلزام الشركات الكبرى الملوثة للبيئة بالمساهمة في صكوك خضراء وقفية كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية.
3. تأصيل فقه التمويل الأخضر: تحت الدراسة المجامع الفقهية والمراكز البحثية على تكثيف البحث العلمي في نوازل التمويل الأخضر وفقه البيئة، وابتكار نماذج تعاقدية جديدة تجمع بين (الوقف والذكاء الاصطناعي والبلوك تشين) لضمان نزاهة مسار التدفقات المالية للزكاة والوقف وتحقيق الرقابة الشرعية والبيئية المزدوجة.
4. التوعية المجتمعية بالاستثمار ذو الأثر: توصي الدراسة بضرورة إطلاق حملات توعوية للمزكين والواقفين لبيان أهمية الزكاة الاستثمارية الخضراء والأوقاف النقدية المنتجة، وإبراز أثرها العظيم في تحقيق الصدقة الجارية التي تجمع بين نفع الإنسان وحماية كوكب الأرض، مما يحفز المجتمع على المشاركة في هذه الصناديق الاستثمارية ذات الأبعاد الأخلاقية.

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الزاوي، صهيب (2020). الأسهم والصكوك الوقفية: آليات الاستثمار والمخاطر. مجلة المنتقى للبحوث والدراسات، 10(20).
- ابن عاشور، محمد الطاهر (2004). مقاصد الشريعة الإسلامية. وزارة الأوقاف، قطر.
- ابن فارس، أحمد (1979). معجم مقاييس اللغة. دار الفكر، بيروت.
- ابن منظور، محمد بن مكرم (1994). لسان العرب. دار صادر، بيروت.
- بسيوني، محمود (1988). مفهوم التنمية في الفكر الاقتصادي الإسلامي. القاهرة: دار النهضة العربية.
- بن زيدان، فاطمة الزهراء (2020). الصكوك الخضراء صناعة مالية مستدامة: نظرة عالمية. مجلة الإصلاحات الاقتصادية، الجزائر.
- البنك الدولي (2015). تقرير التمويل الإسلامي كأداة للازدهار المشترك. واشنطن.
- عبد القادر، حسين (2018). الصكوك الخضراء كأداة لتمويل المشروعات الصديقة للبيئة. ورقة مقدمة إلى المؤتمر العلمي الدولي للتمويل المستدام، جامعة الجزائر.
- حفاظ زحل، وعمر الشريف (2018). أهمية التوجه نحو التمويل الإسلامي الأخضر. مجلة اقتصاد المال والأعمال، 3(2).
- دار الإفتاء المصرية (2011). الفتوى رقم 837 بشأن استثمار أموال الزكاة. البوابة الإلكترونية.
- الرازي، محمد بن أبي بكر (1999). مختار الصحاح. المكتبة العصرية، بيروت.
- رشيد علاب وآخرون (2018). دور الصكوك الإسلامية الخضراء في تمويل مشاريع مستدامة. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة.
- الساعدي، محمد عمر، والحبابسة، حمزة (2022). التكييف الفقهي للصكوك الخضراء وضوابط إصدارها. مجلة العلوم الإسلامية، 5(3).
- سورياني، وسن وآخرون. (2021) أثر الصكوك الخضراء في الاستقرار الاقتصادي الكلي. مجلة الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 29، العدد 2.
- السويلم، سامي (2007). التحوط في التمويل الإسلامي. المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى (1997). الموافقات. دار ابن عفان، الرياض.
- الشبول، محمد علي (2014). الأمن البيئي: تكييفه الشرعي وتطبيقاته المعاصرة. جامعة العلوم الإسلامية العالمية.
- شبير، محمد عثمان (1992). استثمار أموال الزكاة: رؤية فقهية معاصرة. الندوة الثالثة لقضايا الزكاة، الكويت.
- الشيخ، محمد صالح (2002). الآثار الاقتصادية والمالية لتلوث البيئة. مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية.
- طارق لله خان، وحبیب أحمد (2003). إدارة المخاطر في الصناعة المالية الإسلامية. مكتبة الملك فهد، الرياض.

- عبد الحميد، مدحت عبد العزيز (2024). استثمار أموال الزكاة في ضوء الفقه الإسلامي. مجلة الشريعة والقانون بالقاهرة، 4(4).
- العثماني، محمد تقي (2009). الصكوك وتطبيقاتها المعاصرة. مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي.
- علي أرسلان، محمد. (2006) *إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية: الجوانب النظرية والتطبيقية*. عمان: دار المناهج للنشر والتوزيع.
- الفتلاوي، حيدر علي، والساعدي، وسن خيفة (2022). دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، 3(6).
- الفوزان، صالح بن محمد (2005). استثمار أموال الزكاة وما في حكمها. دار كنوز إشبيلية، الرياض.
- القرافي، شهاب الدين (2003). مواهب الجليل في شرح مختصر خليل. دار عالم الكتب.
- الأسعد، وائل (2000). *التكافل الاجتماعي في الإسلام وأثره في التنمية*. دار النفائس، الأردن.
- ملحم، أحمد سالم (2000). التأمين التعاوني الإسلامي وتطبيقاته. دار النفائس، الأردن.
- النصراوي، سلطان جاسم (2020). دور السندات في مواجهة التحديات المناخية. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية.
- النور، أحمد (2003). المحاسبة المالية والإفصاح المحاسبي. الدار الجامعية، الإسكندرية.
- النووي، يحيى بن شرف (1991). روضة الطالبين وعمدة المفتين. المكتب الإسلامي، بيروت.
- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI). (2015). المعايير الشرعية. المنامة، البحرين.
- Bennett, Michael. (2021, May 11). *Can Sukuk Match the Growth Trajectory of Green Bonds?*. World Bank Blogs. Retrieved from World Bank website